

التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي إقتصادي إجتماعي

Sustainable health development: challenges and future trends environmental socio-economic input

الدكتور علي عبودي نعمة الجبوري

مدرس التسويق والموارد البشرية- الإدارة والاقتصاد - كلية الامام الكاظم - العراق

aliabbodineamah@alkadhum-col.edu.iq

الملخص

تواجه مشاريع الرعاية الصحية عقبات متعددة في تحقيق الأستدامة. وتسعى الرعاية الصحية إلى توفير الخدمات الأمنة ذات الجودة العالية والمحافظة عليها، وفي الوقت نفسه تواجه صناعه الرعاية الصحية تحديا لخفض التكاليف وتقليل تأثيرها السلبي على البيئة الطبيعية، بيد إن تحسين النوعية والسلامة يقترن عادة بزيادة التكاليف وإستهلاك الموارد الطبيعية. ويهدف هذا البحث إلى توفير المعلومات ذات العلاقة بمرافق الرعاية الصحية، وتحديد الحواجز التي تحول دون الأستدامة، وإقتراح أساليب لتحسين الفعاليه. ويركز على الأستدامة في الرعاية الصحية من خلال دراسة قواعد البيانات الوطنية. ثم الشروع في حوار حول هذا الموضوع من خلال إجراء مقابلات مع الخبراء في تخطيط وتصميم الرعاية الصحية فيما يتعلق بالآثار المترتبة على هذه البيانات، والتحديات التي تواجه الأستدامة والحلول المحتملة لهذه التحديات. لذا تم إستحصال النتائج من خلال كشف تحليل للبيانات. لذا يجب أن يتم تواصل البحوث والمناقشات بإشراك جميع القادة المعنيين بالأمر لتفسير البيانات وتحديد الحلول التحويلية لتيسير البناء وتشغيل تصميم الرعاية الصحية المستدامة. ومن المهم التعامل مع الأستدامة في مجال الرعاية الصحية من المنظورات الأقتصادية والبيئية والصحية. لذا تم تحديد خمسة حواجز رئيسة أمام تصميم وبناء الرعاية الصحية المستدامة وسوف يتم مناقشة 12 حلا عمليا. ونظرا لمتطلبات الرعاية الصحية، فأن تيسير إستدامتها يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في إستعمال الطاقة على الصعيد الوطني. ويمكن أن يساعد البحث التجريبي والتصميم القائم على الأدلة في التعجيل بالأستدامة عن طريق توضيح الآثار وتوثيق العوائد الإقتصادية والتشغيلية للأستثمار.

الكلمات المفتاحية: الأستدامة، الاتجاهات المستقبلية، الرعاية الصحية، العوائد الإقتصادية والتشغيلية للأستثمار

Abstract

Healthcare projects face multiple obstacles in achieving sustainability. The healthcare industry is striving to promote safe, high-quality services, and at the same time, the health care industry faces a challenge to reduce costs and reduce its negative impact on the natural environment, but improving quality and safety is usually associated with increased costs and consumption of natural resources. The aim of the study is to provide information on health-care facilities, identify barriers to sustainability

and propose methods to improve effectiveness. This study examines the sustainability of health care through the study of national databases. The researchers then initiate a dialogue on the subject by interviewing experts in healthcare planning and design regarding the implications of these data, challenges to sustainability and possible solutions to these challenges. Therefore, the results were obtained through the disclosure of data analysis. Research and discussion should be continued by involving all relevant leaders to interpret data and identify transformative solutions to facilitate the construction and operation of sustainable health care design. It is important to deal with sustainability in health care from social, economic, environmental and health perspectives. Five key barriers to the design and construction of sustainable health care have been identified and we will discuss 12 practical solutions. Given the health-care requirements, facilitating their sustainability can make a significant difference in the use of energy at the national level. Empirical research and evidence-based design can help accelerate sustainability by clarifying impacts and documenting economic and operational returns on investment.

Keywords: sustainability, future trends, healthcare, economic and operational returns for investment

مشكلة البحث

تعزيز التصميم المستدام للرعاية الصحية من خلال الاتجاهات المستقبلية وتحديد أهم المؤشرات لها على غرار الدخل المستعمل في مجال الصحة ومؤشرات التنمية المستدامة للإقتصاد والبيئة والمجتمع اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما هو التصميم المستدام للرعاية الصحية؟
2. ما هي أسس التنمية المستدامة؟
3. ما هي أهم مؤشرات التنمية المستدامة؟
4. ما إمكانية تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

تعد أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التصميم المستدام للرعاية الصحية الذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر والذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية. فتسلط هذا البحث الضوء على قضية إستدامة الرعاية الصحية ومفاهيمها المتعددة، فكانت أهميته هي:

1. أصبحت حماية الصحة وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بإستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفاً أساسياً للإنسان ولمنفعة المجتمع.
2. إهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد على الوعي البيئي والأهتمام بالتنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. الوقوف على مفهوم إستدامة الرعاية الصحية.
2. العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة والاتجاهات المستقبلية.

فرضية البحث

تعد المؤشرات الرقمية قابلة لقياس، والتنمية المستدامة الصحية بشكل دائم التي بدورها تعكس صورة واضحة عن حالة التصميم المستدام للرعاية الصحية على المستوى الكلي وبمعايير رقمية التي يمكن حسابها ومقارنتها ومدى الأستجابة لها أي المحددات البيئية المتوافقة مع واقع الحال.

منهجية البحث

إعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليل الأستنباطي للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات الإقتصادية والأجتماعية والبيئية والتي تم الحصول عليها من العديد من المصادر التي تم الأطلاع عليها من مجموعة البحوث والدراسات السابقة وخاصة بالمؤتمرات التي عقدت بهذا الخصوص ومنها مؤتمر التنمية المستدامة 2030 عقد في مسقط عام 2018 من قبل المنظمة العربية للتنمية الإدارية. وقد جرى جمع بعض البيانات لإستعمالها في الوصول الى توضيح الأفكار المطروحة في البحث وتسلط الضوء على التصميم المستدام للرعاية الصحية.

المقدمة

تشكل الأهداف الإنمائية، التي وضعتها المجموعة الحكومية الدولية والمؤلفة من 17 هدفا. تمثل أهداف التنمية المستدامة المصممة لكي تنطبق على جميع البلدان، إتفاقا بين الدول ذات النطاق والطموح غير المسبوقين. وتتصدى أهداف التنمية المستدامة لطائفه واسعة من قضايا الأستدامة التي تؤثر في نهاية المطاف على صحة ورفاه مجتمعنا العالمي. لذا تهدف الأهداف الستة الأولى إلى معالجه الشواغل العالمية الرئيسية في مجال الصحة العامة مثل الفقر وإعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين والأفتقار إلى المياه الكافية والمرافق الصحية. وتعزز الأهداف المتبقية المجتمعات المحلية المستدامة من خلال حماية النظم الأيكولوجية، والتصدي للتفاوتات المناخية¹. ولايزال هناك شوط طويل يتعين الذهاب إليها للقضاء على الفقر المدقع والمشاكل الصحية المرتبطة به في هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه أكبر الأزمات الصحية، ولم تحقق بلدان هذه المنطقة معظم الأهداف التي حددتها الأهداف الإنمائية. وأظهرت شمال افريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية تحسنا في بعض الأهداف المستهدفة ولكنها أظهرت تقدما ضئيلا أو لم يحرز في مجالات أخرى، مما أسفر عن تقارير مختلطة أو غير متسقة². وقد أكدت الأهداف الإنمائية بوضوح المسائل الصحية وتقديم الرعاية الصحية التي أدت، على مدى السنوات الخمس عشره التي مرت عليها المبادرة، إلى قدر من التحسن في النتائج المتعلقة بطائفه واسعة من التدابير الصحية في الغالبية العظمي من البلدان. وسجلت أكبر التحسينات في البلدان الأقل موارد في العالم. ومع ذلك، ففي الأجنده الجديدة التي حددتها أهداف

العمل المستدامة، لم يتم التأكيد بوضوح أو بشكل واضح على الغايات المحددة المتعلقة بالصحة. وهناك أربع خطوات للحفاظ على الصحة في السعي لتحقيق أهداف الإستدامة. وتشمل هذه المجالات

1. إعادة صياغة تعريف الصحة وقياسها ضمن نموذج الإستدامة الاجتماعية.
2. تأكيد الصحة باعتبارها عاملا رئيسيا في كل موضوع.
3. وضع أهداف عالميه شامله لجميع الدول على المستوى الإقتصادي لذلك البلد
4. إنشاء بنيه تحتية عالميه لتمويل وتنفيذ البرامج التي تمكن البلدان من التعاون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الصحة هي مقدمه لنتيجة ومؤشر على العديد من أبعاد وأهداف السبعة عشره المترابطة والشاملة لعدة قطاعات. ونظرا للتركيز على الصحة والسلامة والجودة، برزت أسئلة تتعلق بالتطبيق العملي لمفاهيم الأستدامة في مرافق الرعاية الصحية وما إذا كانت هذه المفاهيم يمكن أن تكون متوافقة مع نتائج الرعاية الصحية. غير إن هذا الاتجاه أخذ في التحول مع تزايد الوعي بالتعريف الشامل للأستدامة وفوائدها. والمفهوم الأساسي للأستدامة هو المدخل الأيكولوجي، الذي ينطوي على الحد من إستهلاك الموارد الطبيعية وتحسين الرفاه البشري. ومع ذلك، فإن تعريف الأستدامة أخذ في التوسع بين الحكومات وصانعي السياسات والباحثين والجمهور 3. ويجب أن تدمج التنمية المستدامة والأهداف البيئية والعناصر الاجتماعية والإقتصادية، من أجل الصحة الطبيعية أولا الرعاية الصحية المستدامة بأنها "نظام معقد من المدخل المتفاعل للاستعادة وأداره وتحسين صحة الإنسان التي لها قاعده أيكولوجية قابلة للاستمرار بيئيا وإقتصاديا وإجتماعيا إلى أجل غير مسمى، التي تعمل بإنسجام مع الجسم البشري والبيئة غير البشرية على حد سواء، والذي لا ينتج عنه أثار غير عادله أو غير متناسبة على أي عنصر هام يساهم في نظام الرعاية الصحية 4، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة. ويساعد هذا المدخل الشامل على توحيد العديد من الإستراتيجيات تحت مظلة الرعاية الصحية المستدامة لتحسين الصحة البشرية والبيئة غير البشرية على حد سواء. يمكن أن يساعد الوضوح في المعني العملي وقيمه الأستدامة لمرافق الرعاية الصحية على تسريع التقدم نحو الأستدامة والأستفادة المثلى من مبانى الرعاية الصحية 5. من خلال القوانين المحددة، ومتطلبات التكليف، وعمليات التنفيذ الواضحة، والحوافز للتعويض عن التكاليف الأولى. ويوفر التعقيد الذي تتسم به صناعه الرعاية الصحية ومهمتها الأساسية في مجال الصحة والسلامة فرصه لتوضيح وتوسيع تفسير الأستدامة في ممارسات التصميم والبناء لتتناسب مع الطبيعة المتعددة الأبعاد للصناعة. وفي مجال الرعاية الصحية، ينبغي للمنشأة المستدامة أن تمكن مقدمي الرعاية الصحية من تحقيق أهداف الصحة والسلامة مع الحفاظ على الجدوى الإقتصادية والحد من إستهلاك الموارد.

التنمية الصحية المستدامة

ثبت إن التقدم نحو شكل أكثر إستدامه للتنمية أكثر تعقيدا وصعوبة بكثير مما كان في البداية قبل عشرين عاما عندما صدر تقرير برونديتلاند. حجم التحدي الذي نوجهه اليوم بالملاحظات الآتية:

1. تشير الأدلة العلمية الحالية إلى إن مدي التدمير الأيكولوجي أكبر مما كان متوقعا في البداية.

2. لم تتحقق المكاسب المتوقعة في العدالة الاجتماعية من النمو الإقتصادي (وفي الواقع، إقترن النمو الصافي العالمي في السنوات العشرين الماضية بزيادة عدم المساواة).
3. زاد العالم المعولم من الترابط الإقتصادي والإيكولوجي دون زيادة القدرات الوطنية لتحقيق التوازن بين الخيارات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد شهد العقدين الماضيين تقدما كبيرا في الإدارة البيئية العالمية ومزيدا من التفاهم والنقاش بشأن أوجه الترابط بين حاله البيئة والتنمية الاجتماعية والإقتصادية. بيد إن الأدلة العلمية الحالية المتعلقة بحالة النظم الإيكولوجية والاتجاهات المستقبلية توحى بأن المؤسسة البشرية العالمية أصبحت أقل استدامة⁶. وهذا أكثر وضوحا عند النظر في أنماط الإنتاج والاستهلاك ومناولة النفايات وأثارها هي المحيط الحيوي. وتواصل معظم الحكومات صياغة سياسات وممارسات صحية وبيئية وإقتصادية وإجتماعية متميزة وغير مترابطة وغالبا ما تكون متناقضة. الربط بين الصحة والبيئة والتنمية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاعات المشتركة. ولا يزال عدد كبير جدا من الاستراتيجيات الإقتصادية أو الجغرافية أو السياسية أو الإنمائية تتجاهل الحاجة إلى حماية خدمات النظم الأيكولوجية التي تعتمد عليها الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. ونتيجة لذلك، لا تزال الضغوط على النظم الأيكولوجية والتغيرات البيئية الناجمة عنها تتزايد بشدة، مما يؤثر على صحة الإنسان والرفاه الصحي. ومشاكل الفقر والصحة والتنمية المستدامة في جوهرها، معقدة ومترابطة ودينامية. وفهمنا لهذه المفاهيم غالبا ما يكون جزئيا ويتعرض صناعات القرار لضغوط كبيرة للمضي قدما دون أن تتوفر لهم بالضرورة جميع المعلومات ذات العلاقة اللازمة، أو بناء التوافق الإقتصادي والتنظيم اللازمين لتقديم التدخلات بصورة سليمة⁷. وأفضل طريقه لمعالجه التحديات الإنمائية الحالية هي التفكير في نظم أكثر تعاونا وشمولية. وتلخص هذه الملاحظات في بعض الأفكار والشواغل الأساسية وراء الدراسات البحثية الإنمائية التي تطبق مدخل النظم الأيكولوجية على صحة الإنسان. وتسهم بحوث الصحة الأيكولوجية في توليد وتطبيق المعارف لتحسين صحة الأفراد بطرق تعزز التنمية المستدامة. ويستند هذا النوع من البحوث حول مدخل النظم التي تستكشف التفاعلات الاجتماعية والأيكولوجية وعلاقتها مع صحة الإنسان. وهي تشدد على التعددية في التخصصات، ومشاركه أصحاب المصلحة المتعددين، والأنصاف الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

وتوفر هذه العناصر المترابطة، مجتمعه، إطارا لتصميم وتنفيذ البحوث، ولأختبار لتدخلات التي تربط بين النشاط البشري، وإستدامة النظم الأيكولوجية، وتحسين الصحة. وقد إستعمل هذا المدخل في مختلف التحقيقات المتعلقة بالصحة والزراعة، والتلوث البيئي، والأحياء الفقيرة الحضرية، والأمراض المعدية، والآثار الصحية لتغير المناخ⁸. إننا نعيش في وقت يسوده إنعدام الأمن الشديد والتحديات الهائلة: فالمصارف، وهبوط الأسعار، وتقلب أسعار الصرف، وأعمال الشغب الغذائية، يشكل الحوار الرفيع المستوي بشأن السياسات فرصه هامه للمساعدة على فهم هذه التحديات وتحديد الاستجابة الجماعية. والشواغل الفورية التي ذكرت للتو تسلط الضوء على القلق المتزايد بشأن الاتجاه الإقتصادي الذي إتخذ في أنحاء كثيرة من العالم على مدي العقدين الماضيين. وقد أدى تحرير التجارة والتدفقات المالية على نطاق واسع إلى نشاط إقتصادي جديد⁹. ولكنها أيضا أفرغت المخاطر والضغوط على الأفراد والأسر، وكثيرا ما لا تدعمها نظم الحماية الاجتماعية أو الأطر التنظيمية الملائمة. ونرى في الواقع حتى عندما يبدو إن البلدان كانت تقوم بعمل جيد بشأن بعض التدابير، فإن العديد من الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية تكافح من أجل تأمين مستوي معيشي لائق. وقد تفاقمت هذه الشواغل بالتهديدات العالمية

الأخرى، من تغير المناخ إلى أزمة الأمن الغذائي. إن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم هناك حاجة إلى المزيد من الاستجابة السياسية النشطة لمساعدته المجتمعات المحلية والبلدان على إدارة هذه المظاهر الجديدة لإنعدام الأمن الإقتصادي على نحو أفضل. وزيادة الاستثمار، ولاسيما من جانب القطاع العام، أمر أساسي للتخفيف من الآثار السلبية وللمنع تحول الأحداث المهددة إلى كوارث بشرية. وهناك حاجة إلى المزيد من السياسات الاجتماعية الشاملة لتعزيز العقد الاجتماعي الأساسي الذي يشكل في نهاية المطاف أساسا لمجتمع مستقر وعادل. ومع ذلك، ففي عالم متكافل، لا يمكن للحكومات التي تتصرف بمفردها وتواجه العديد من التهديدات والتحديات. وهي تتطلب عملا دوليا جماعيا. وتظل الحلول المتعددة الأطراف، القائمة على المشاركة الكاملة والحوار المفتوح، أفضل أمل لتوفير مستقبل إقتصادي آمن للجميع.

تحديات التنمية الصحية المستدامة

يواجه التقدم المستمر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية أربعة تحديات هامة. الأول هو التحولات الرئيسية في الهياكل العمرية للبلدان، إذ إن البلدان ذات الدخل المنخفض ولديها أعداد كبيرة من الأفراد، وارتفاع نسب سكانها دون سن 24 عاما. ويمكن لهؤلاء الشباب، ان يقوموا باستثمارات مناسبة وأن يكونوا موردا حيويا للتنمية، وهو عائد ديمغرافي. وعلى النقيض من ذلك، فإن شيخوخة السكان هي سمه من سمات البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل التي ستزداد خلال العقود المقبلة. وتؤدي الشيخوخة، إلى جانب أنماط الاستهلاك ونمط الحياة غير المستدامة، وهذا أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. والتحدي الثاني هو إن جميع البلدان تحتاج إلى تطوير القدرات والتفكير بشكل خلاق ومبتكر لتوفير الصحة إذ ليس فقط لكل من مراحل الحياة، ولكن أيضا لكل شخص في جميع أنحاء الحياة، سواء الاجتماعية والإقتصادية، والصحة. والتحدي الثالث تتطلب مواصلة تطوير مؤسسات الصحة العامة الوطنية والعالمية وصيانتها وتحديث أولوياتها، وجمع البيانات والتحليل والقدرات التقنية. والتحدي الرابع هو إنتقال السكان إلى المناطق الحضرية ويواجهون نقصا في الهياكل الأساسية والخدمات، ويتعرضون لعدد كبير من المخاطر البيئية والاجتماعية على الصحة مثل تلوث الهواء في الأماكن المغلقة وفي الهواء الطلق، والأكتظاظ، ونقص المياه والصرف الصحي، وظروف العمل السيئة. 10

الاتجاهات المستقبلية للتنمية الصحية المستدامة

وتعرف التنمية المستدامة بأنها "تلبية إحتياجات الشركات المعنية المباشرة وغير المباشرة دون المساس بقدرتها على تلبية إحتياجات الأطراف المعنية في المستقبل. والركائز الثلاث للتنمية المستدامة هي الجوانب الإقتصادية والبيئية والاجتماعية، التي تعرف مجتمعه بإسم الخط الثلاثي (TBL) كمنظور مستدام لتحقيق التوازن بين الأداء الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، وخلق قيمة للأرباح والإفراد. وفي الآونة الأخيرة، أدت التنمية المستدامة دورا هاما في إيجاد فوائد طويلة الأجل. ومن أجل البقاء على قيد الحياة، ينبغي لصناع القرار إن ينظروا في الآثار البيئية والاجتماعية، وليس فقط الإقتصادية والقضايا المدفوعة لأستدامه الأعمال هي القيمة الإقتصادية والسياسة البيئية ومشاركة أصحاب المصلحة. وتتعلق السياسة البيئية بمراقبة الإدارة البيئية من أجل إثبات قسم الأعمال التجارية 11. ويمكن أن ترتبط هذه السياسة بالأهداف البيئية التي تفي بالمهام التجارية. والبعد الاجتماعي هو إجراء معقد يتصل بعده معايير للنشاط البشري، مثل الأبعاد الأخلاقية والسياسية التي يمكن أن تقيس الأستدامة

على مستوى المنظمات. يرتبط ذلك بمشاركة الموظفين والزبائن والموردين والمجتمعات المحلية التي تتأثر بنتائج النجاح 12. ويمثل مفهوم أصحاب المصلحة الأبعاد الإقتصادية والأجتماعية، في حين يتناول مفهوم دوره حياة المنتج البعد البيئي لقياس الأداء. وقد إزدهرت البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن أن تطبق التنمية المستدامة على عده مسائل مثل إدارة اللوجستيات. تزايد الأهتمام بإستدامة برامج التدخل الصحي في جميع بلدان العالم، ولكن لا يوجد إجماع يذكر على التعريفات المفاهيمية والتشغيلية للأستدامة. فضلا عن إنه لا تزال قاعدة المعرفة التجريبية حول محددات الأستدامة في مرحلتها المبكرة. ويتطلب التخطيط للأستدامة، أولاً، فهمًا واضحًا لمفهوم الأستدامة والمؤشرات التشغيلية التي يمكن إستعمالها في مراقبة الأستدامة بمرور الوقت. لذا نرى أن تشمل الفئات الهامة على المؤشرات الآتية:

1. الحفاظ على الفوائد الصحية التي تتحقق من خلال برنامج أولي.
2. مستوى إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج داخل منظمة.
3. تدابير لبناء القدرات في المجتمع المتلقي.

ثانياً، يتطلب التخطيط للأستدامة إستعمال المدخل والاستراتيجيات البرمجية التي تفضل صيانة البرنامج على المدى الطويل. نقترح أن التأثيرات المحتملة على الأستدامة قد تنبع من ثلاث مجموعات رئيسية من العوامل:

1. عوامل تصميم المشروع والتنفيذ.
2. عوامل ضمن الإطار التنظيمي.
3. عوامل في البيئة المجتمعية الأوسع.

يمكن للجهود المستقبلية لتطوير برامج التدخل الصحي المستدام في المجتمعات أن تبني على المفاهيم والاستراتيجيات المقترحة.

التنمية المستدامة وإجابة العمل

هي إستجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كإستعمال الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإنجاز صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، على وفق الظروف الهيكلية. لذلك ومن خلال هذا التعريف فأن تحقيق التنمية المستدامة يعد أمراً بالغ الأهمية، ومن خلال الدراسات المستفيضة للتنمية المستدامة في الدول النامية التي برزت بها مشاكل الأمن الغذائي المستدام، يمكن أن نقول إن في أي إقليم أو دولة عادة وحتى تضمن التنمية المستدامة يجب أن تتوفر ثلاث عوامل أساسية هي إستدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) وإستدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية). لقد وضعت إستراتيجيات متعددة من قبل المنظمات والهيئات المتخصصة لمنع التدهور في مجال الموارد الطبيعية نورد منها الآتي 13 :

1. تحسين أنظمة المعلومات لإدارة الأراضي والمياه
2. زيادة التنمية التكنولوجية والأبحاث في مجال تحسين الأراضي والمياه
3. ترويج الأستثمار في مجال تحسين الأراضي وإقامة السدود

4. تعديل حقوق الملكية بهدف تشجيع الاستثمار طويل الأمد
5. البحث عن بدائل جديدة للطاقة والتوسع في استخدامها
6. تطوير أنظمة تخطيط مرنة تشارك في الاستخدام المناسب للأراضي والمياه

مجالات تحقيق التنمية المستدامة

فلسفة مفهوم التنمية المستدامة ومجال تطبيقها في العالم، هو العمل في الأنتقال لتعزيز الظروف الإقتصادية والأجتماعية والبيئية لجميع البشر، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنبيها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذا الأمر، يطلب الأمر التركيز على أربعة مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي:

1. تحقيق التوازن بين الإقتصاد والقوانين، بشكل الذي يؤدي الى الترابط بين سياسات الأنظمة والقوانين الإقتصادية، وهذا بدوره بما يكفل النمو الإقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون إستثناء أو تمييز 14
2. العمل على الإقتصاد الأخضر، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الأستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الإقتصادية، إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.
3. تحقيق التنمية الأجتماعية، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة.
4. العمل على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال إستدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) وإستدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية).

الركائز الإقتصادية والأجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

مع إدخال تحسينات على الظروف المعيشية لجميع الفئات السكانية، هي الهدف النهائي لجميع الجهود السياسية الموجهة نحو التعجيل بخطى التنمية في أفقر البلدان. وتوضح صياغة أهداف التنمية المستدامة إنه لكي تكون العملية الإنمائية مستدامة، يجب أن تستند إلى جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، التي تتفاعل وتكمل بعضها البعض. وهذه التطورات هي: التنمية الأجتماعية والإقتصادية والبيئية. وتعني الأستدامة الأجتماعية إن السلام والعدالة الأجتماعية والشمولية أمور لا غني عنها لتحقيق التقدم الإقتصادي المستدام والتنمية الدائمة. والأضطراب الأجتماعي الناجم عن التفاوت المفرط في مستويات معيشة مختلف شرائح السكان بما في ذلك الفقر وجميع أعراضه يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى وقف التقدم الإقتصادي وتعريض نوعيه البيئة إلى الهلاك. وتعني الأستدامة البيئية هي نوعيه وحماية البيئة الطبيعية، فضلا عن التكيف الناجح مع

تغير المناخ، تؤثر على نطاق التقدم الاجتماعي الطويل الأجل والتنمية الاقتصادية. وللتدهور البيئي وهدر الموارد الطبيعية غير المتجددة والآثار المختلفة لتغير المناخ أثر مباشر على الظروف المعيشية. كما إنها تزيد من خطر الاحتكاك الاجتماعي وتحد من نطاق النمو الاقتصادي وتخصيص الأموال العامة. فالاستدامة الاقتصادية تعني ضمنا الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، وكذلك منع أزمات موازين المدفوعات، شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويعني ذلك أيضا انه يجب إستعمال الموارد البشرية والمالية بطريقه تكفل التحسينات المستمرة والدائمة في مستويات المعيشة¹⁵. فأنماط الاستهلاك والإنتاج غير الملائمة، وإهدار الموارد البشرية والطبيعية والمالية يضر بنوعيه البيئة الطبيعية ويعرض السلام للخطر. ويؤدي تكامل الاستدامة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية إلى عدم السعي إلى تحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية بمعزل عن غيرها. ويشكل القضاء على الفقر وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم على نحو أفضل أهدافا هامة للتنمية البشرية في حد ذاتها، ولكن تحديات الفقر لا يمكن حلها الا بإستعمال تحويلات الدخل الاجتماعي وتوفير الخدمات العامة. وفي حين إن هذه الأداة لأغني عنها في حالات الفقر المدقع وحالات الأزمات، إلا إنها تعالج الأعراض. ولمكافحه الفقر من جذوره، من الأهمية بمكان تركيز الاستراتيجيات الإنمائية على إيجاد فرص عمل منتجة للفقراء عن طريق توسيع القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا. ونرى إن من ثم فأن زيادة القوة الشرائية للفئات الأقل دخلا تدعم ديناميت التنمية الاقتصادية عن طريق تعزيز الطلب المحلي، الذي يؤدي بدوره إلى تحسين إستعداد الشركات للأستثمار في القدرات الإنتاجية الإضافية. ويؤدي تحسين الأداء الإقتصادي أيضا إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع العام للأنفاق وعلى الحد من الفقر والصحة والتعليم. ولركائز التنمية الاقتصادية والبيئية جوانب تكمليه مختلفة، إن تحسين فرص الحصول على الطاقة والمياه وتحسين نوعيتها أمر حاسم لرفع كافة مستويات.

مؤشرات التنمية المستدامة

مع إتضاح رؤية المفهوم ومجاله، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. وفي هذا السياق لدينا 6 حزم من المؤشرات، يمكن إيجازها فيما يلي:

المؤشرات الاقتصادية

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه. وتعد نسبة الأستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي

يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الأندثار في رأس المال الثابت القائم. أما نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الأستمرار في الأستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة إرتفاع درجة إنفتاح الإقتصاديات المحلية على الأقتصاد العالمي. وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمقروض والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقاس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وإستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الأعتدال كبير على المعونات والمساعدة الخارجية. والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:" يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.16

المؤشرات الاجتماعية

1. معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.
2. معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.
3. معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.
4. معدل الألتحاق بالمدارس الأبتدائي والثانوي والعالى: وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.
5. نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.
6. حماية صحة الإنسان وتعزيزها: أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان 17

المؤشرات البيئية الإيكولوجية

1. نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الإقتصادي، خاصة وأنها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.
2. التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

3. التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الاجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة 18

المؤشرات البشرية

ارتبطت التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدام نظرًا لأهميتها، إذ تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، إذ أنه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية ومن خلال الجدول (1) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة 19

الجدول (1) مؤشرات التنمية المستدامة

المحور	المؤشر	تعريف المؤشر	قياس المؤشر
المحور الاجتماعي	1-المساوات الاجتماعية	المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحية والتعليمية	تم اختيار مؤشرين لقياس مساواة الاجتماعية وهما: 1- الفقر 2-المساواة في النوع الاجتماعي
	2- الصحة العامة	الحصول على مياه الشرب وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة	❖ حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال ❖ الوفاة: وتقاس بمعدل الوفيات الاطفال تحت سن الخامسة ❖ الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول الى المرافق الصحية
	3- التعليم	الحصول على التعليم وزيادة فرص التدريب والتوعية الصحية العامة	❖ مستوى التعليم ❖ محو الامية
	4- السكان	توفير السكن المناسب	نسبة المساحة لكل شخص
	5- السكان	هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة	النسبة المؤية للنمو السكاني
المحور البيئي	1- الغلاف الجوي	التغير المناخي وثقب الاوزون ونوعية	❖ التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون

❖ طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون ❖ نوعية الهواء: من خلال تركيز ملوثات الهواء	الهواء		
❖ الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الاراضي المزروعة ❖ الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات بالمقارنة بالمساحة الكلية للأرض	تتكون من البنية الفيزيائية والطبوغرافية	2- الاراضي	
وتقاس نوعية المياه بتركيز الاوكسجين المذاب عضويا	من اكثر الموارد الطبيعية التي تتعرض للاستنزاف	3- المياه العذبة	
❖ الاداء الاقتصادي: ويقاس من معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل ❖ التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ❖ الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين العام مقابل الناتج القومي الاجمالي	وهي تعبر عن الاداء الاقتصادي والتجارة والحالة المادية	1- البنية الاقتصادية	المحور الاقتصادي

المصدر: امه حسين صبري، (الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة)، مجلة المخطط والتنمية، العدد 32، 2015.

تقييم مؤشرات الاستدامة

إستعمال مؤشرات التنمية المستدامة يأتي ردا على هاجس كبير، وهو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، وملائمة، ومتاحة في اللحظة المناسبة. إن المؤشرات المعتادة مثل الناتج المحلي الإجمالي وقياس التيارات المختلفة للموارد أو التلوث لا تعكس دائما مفهوم الأستدامة، والتفاعلات بين مختلف ثوابت البيئة، والسكان، والمجتمع، والتنمية، ليست مطورة ومطبقة بما فيه الكفاية. لذلك، فإن وضع مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت ضرورية من أجل أن تشكل هذه المؤشرات قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة. إن هذه البلورة تسهم في تحويل المعلومات المتاحة إلى صيغ أكثر قابلية للإستعمال بهدف إتخاذ القرار وتوجيهه نحو جماعات المستفيدين، أي تحويل التقييمات العلمية والأجتماعية والإقتصادية إلى معلومات قابلة للإستعمال في التخطيط والإعلام

ولا تزال التنمية المستدامة مجالا جديدا نسبيا، إذ يجري تحويل الممارسة المبكرة لتلائم الأوضاع والسياقات الجديدة. وأصبحت مرتبطة بشكل متزايد بمجال واسع من تقييم الأثر. وتعرف الرابطة الدولية لتقييم الأثر (بأنه عملية تحديد النتائج المستقبلية لإجراء حالي أو مقترح. وهناك رأيان، على التوالي كجمال شامل. فمن ناحية،

يمكن عد تقييم الأثر مجالا عاما يشمل مختلف المداخل والعمليات، وبعضها معروف جيدا ويستعمل على نطاق واسع مثل (تقييم الأثر البيئي، والتقييم البيئي الاستراتيجي، والصحة وتقييم الأثر وتقييم المخاطر) وفي إطارا حديثا لتقييم الأثر، يطلق عليه أحيانا جيل الثالث بعد تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي. من ناحية أخرى ليس تقييم الأثر، كمصطلح شامل، بما في ذلك تطوير المؤشرات، وتقييم المنتجات ذات العلاقة مثلا (تحليل دوره الحياة)، و(تقييم الأثر البيئي). ويمكن تفسير الفرق في وجهات النظر من قبل المجالات المختلفة التي تشارك في ممارسات التنمية المستدامة 20

الإطار التحليلي: التقييم والأستنباط لمؤشرات التنمية المستدامة

1- الحواجز النفسية والثقافية والحلول العملية

يرى بعض الأفراد إن خدمات الرعاية الصحية لا يمكن تسليمها بنجاح مع خفض التكاليف. وقد يعتقد آخرون إن التركيز الأساسي للمرافق الصحية ينبغي أن ينصب على الصحة وتقديم الرعاية الصحية، ويمكن التغلب على هذه الحواجز بتوضيح الكيفية التي يمكن بها لمدخل المستدامة أن تكمل مهمة هذا المرفق، وذلك بالتأكيد على الفوائد الصحية والنوعية للأستدامة لها ومن الحلول البناءة التي ذكرها المستجوبون، التعامل مع الأستدامة من منظور الرعاية الصحية والتي يمكن توضيحه من خلال الجدول (2). إن أغلب المستجيبين هم أكاديميين من الكليات العلمية في حقل الطب والصيدلة.

جدول (2) الحلول البناءة للاستدامة الرعاية الصحية

الحلول المختلفة لعوائق التي تحول دون إستدامة الرعاية الصحية	
التكاليف ذات العلاقة بالاستدامة	1- إذ يتم التشديد على الفوائد الاقتصادية من الاستدامة إزالة التصورات الخاطئة القائمة بشأن تكلفه الانتقال إلى اللون الأخضر، وقيادة السوق عن طريق خفض التكاليف التشغيلية، وأتاحه الفرصة لأنفاق الأموال الرعاية الصحية على الخدمات العلاجية وتطبيق استراتيجيات عالية الاسترداد، مثل توجيه البناء، وأجهزه الاستشعار، وضوابط الاستجابة للطلب.
النفسية وثقافية	2- إظهار التأزر مع العاملين بالمرافق الصحية. 3-زيادة الوعي بفوائد الاستدامة 4-إستعمال الاستدامة لتمييز السوق.
الجوانب المتعلقة بالسياسات	5-حل مناقشات الرعاية الصحية وإزالة جو من عدم اليقين
النطاق والتعقيد ذات العلاقة	6-دمج الاستدامة منذ البداية
	7-معالجة الجهود المستدامة السهلة وغير المكلفة أولا
	8-استعمال الأساليب العلمية والمحاكاة والتقييمات المتعمقة
	9-تخصيص كل استجابة وتجنب الحلول العالمية
الوظيفية وتشغيلية	10- بلوره المبادئ التوجيهية الحالية لمرافق الرعاية الصحية

11-تشجيع جميع العاملين علي الانضمام إلى اتجاه الاستدامة	
12- استدامة الصحة البشرية بشكل كامل	

المصدر: اعداد الباحث

2-الوعي بفوائد الاستدامة

وفقا للمجيبين، فإن إحدى الخطوات الهامة نحو تيسير إتجاهات الأستدامة في مجال الرعاية الصحية هي تحسين الوعي بفوائد الأستدامة، وخاصة فوائد الصحة والكفاءة. وإن المستشفيات التي تستعمل مواد التشطيب الصحية ومنتجات التنظيف تخلق بيانات داخلية عالية الجودة تحقق كلا من مبادرات الأستدامة وأهداف الرعاية الصحية. وإن مرافق الرعاية الصحية المستدامة التي لا تنبعث منها ثاني أكسيد الكربون والتي يتم إنشاؤها بمواد غير سامه من المحتمل ان يكون لها تأثير إيجابي على الصحة.

3-الأستدامة وتمايز السوق

يواصل الأفراد البحث عن التصميم الأخضر في كل مفاصل الحياة، وهذا سيمهل الطلب على السوق. إلى الأستدامة، ونظرا لطبيعة التنافسية للرعاية الصحية، وخاصة في المدن الحضرية فقد أصبحت عاملا مميزا بالنسبة للبعض مما أدى إلى تمايز السوق، إن مرافق الرعاية الصحية يمكن أن توظف إستراتيجيات مستدامه في تخطيطها وعملياتها للمرافق لوضع نفسها بعيدا عن منافساتها لأن الأفراد الأكثر تميزا يبحث عن خيارات أكثر إخضرارا.

4-الحلول العملية

إن أزاله جو عدم اليقين الناجم عن المناقشات الأخيرة بشأن سياسات الرعاية الصحية في المستقبل سيؤدي إلى الضغط على قطاع الرعاية الصحية. ومن شأن ذلك أن يساعد أصحاب المصلحة في الرعاية الصحية على تحسين فهم نتائج الأستثمارات المستدامة من حيث التكلفة أو الإيرادات. ودعا خبراء متعددون إلى التوعية بقيمه المباني المستدامة وأثرها الإيجابي على الصحة.21

5- الحواجز المتصلة بالحجم والتعقيد والحلول العملية

أن حجم وتعقيد عمليات الرعاية الصحية بمثابة حواجز رئيسة أمام الرعاية الصحية الخضراء السريعة النمو. وإن الرعاية الصحية مسألة معقدة للغاية. ولمعالجة مسألة التعقيد على وجه التحديد تكيف الاستدامة مع طبيعة عمليات الرعاية الصحية، لذا قدم الخبراء ستة حلول متميزة هي22

- أ- دمج الأستدامة مع عمليه التصميم.
- ب- العمل بالأستدامة السهلة وغير المكلفة أولا.
- ت- إستعمال الأساليب العلمية، والمحاكاة، والتقييمات المتعمقة على وجه التحديد على المواضيع التي تشكل تضاربا بين الكفاءة والصحة.
- ث- تخصيص الأستجابة على أساس المناخ والحجم والموقع

- ج- التوسع في المبادئ التوجيهية الحالية وأفضل الممارسات لمرافق الرعاية الصحية.
ح- تشجيع جميع المنظمات، بما في ذلك الشركات المصنعة على الانضمام إلى الأستدامة.

6-إتجاه إستدامه الرعاية الصحية في المستقبل

أشار الباحثون إلى إن المفتاح في إختبار فعالية إستراتيجيات التصميم المستدام المقترحة، وكذلك في صنع القرار، ولا سيما في مجالات الصراع بين الشفاء والمدخل الخضراء. وذكر معظم المستجوبين إن البحوث والعملية القائمة على الأدلة يمكن أن تساعد الزبائن من خلال التحقق من أفضل ممارسات الأستدامة. والتصميم القائم على الأدلة بأنه أداة واحدة لتوثيق النتائج المحسنة للتصميم المستدام كعامل في تعافي المرضى وإنتاجيه العمال. والأدلة التجريبية التي تساعد على تقييم الأستراتيجيات المستدامة سوف تقيد الأفراد بشكل كبير، وإن الأبحاث التي تربط بين الأستراتيجيات المستدامة ونتائج المرضى يمكن أن تساعد كثيرا في تمهيد الطريق أمام الرعاية الصحية المستدامة في المستقبل. وإن الحاجة إلى بيانات لإثبات فوائد الأستراتيجيات المدمجة (التي يمكن إستعمالها في المشاريع المستقبلية) 20هي إتجاه متزايد ومتوقع في التصميم المستدام. ومن شأن إجراء تحليل أكثر تعمقا، بما في ذلك عمليات المحاكاة وتقييمات شغل الوظائف، أن يوضح الحلول المناسبة. ويمكن أن تحول التصميم قائم على الأدلة وتيرة تطورات الأستدامة من خلال توضيح قيمه التعديلات المختلفة. وقد بدأ هذا الإتجاه بالفعل سيستمر في النمو، والبيانات التي تم جمعها من مدخل التصميم القائم على الأدلة سوف يساعد على إظهار العائد على الإستثمار من ميزات الأستدامة، وإنه عندما تتكامل مفاهيم الصحة الفردية في بعثه منظمه الرعاية الصحية مع الصحة المجتمعية، وحتى الصحة العامة، فإن تصميم قائم على الأدلة هي الوسيلة إختيار النتائج غير الملموسة المعقدة.

الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات

من خلال التحليل للبيانات تبين إن الإتجاهات الحالية الإقتصادية والأجتماعية والبيئية تشير إلى ضرورة كبرى هي التعجيل بحركة الأستدامة في مجال الرعاية الصحية. والتمست مدخل فعال وعملية للتعجيل بالأستدامة في مجال الرعاية الصحية وهي صناعه التخطيط والتصميم. وينبغي مواصلة هذه المناقشة المتعمقة، التي أسفرت عن العديد من الحلول المحتملة، بمشاركة أصحاب القرار الرئيسيين في العمليات والإدارة، بالإضافة إلى المستخدمين (اي مقدمي الرعاية والأفراد)، والمجتمع، والأساتذة. وتعني الأستدامة في ممارسه الرعاية الصحية التركيز على المعني الواسع للأستدامة من خلال شمول الجوانب البيئية والأجتماعية والإقتصادية والصحية. وهناك حاجة إلى الأتصال الواضح بين جميع أصحاب القرار من التصميم والتخطيط والبناء إلى العمليات والأشغال لتحديد الأهداف في وقت مبكر ولتنفيذ وتقييم إيصال النتائج، مما يساعد على تسهيل إتجاهات إستدامة الرعاية الصحية. ويقصر القسم النوعي من هذه الدراسة على التغذية المرتدة من مجموعة واحده من أصحاب القرار، وعلى الرغم من الوعي المتزايد بفوائد المرافق المستدامة، فإن التحديات التي تواجه معالجه القضايا الخاصة بمجال الرعاية الصحية قد أثقلت كاهل الحركة. ونظرا لطبيعة الحرجة والمعقدة للرعاية الصحية التي تكون فيها الوظيفة العلاجية والسرعة وقضايا السلامة هي الأهم، وستظل بيئات الرعاية الصحية المستدامة قادرة

على المنافسة في السوق المستقبلية من خلال خفض التكاليف ودعم بعثات الصحة والشفاء الخاصة بالمرافق. وقد كان تكييف الاستراتيجيات والائتمانيات مع انخفاض التكاليف ومستويات التعقيد فعالا وسيظل كذلك.

التوصيات

يمكن أن تساعد المنهجية المقترحة في استكشاف وتحديد الاتجاه البحثي لتصميم المستدام للرعاية الصحية. ويمكن التركيز بشكل أوضح على تحديد ثغرات البحث لإعطاء اتجاهات البحث في المستقبل. ونحن بحاجة إلى استكشاف الاتجاهات البحثية وتحديد المجموعات من أجل تعزيز البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة في المستقبل. واعتمادا على تلك النتائج فقد أوصي الدراسة بعدد من التوصيات هي:

1. بناء إستراتيجيات وطنية للتصميم المستدام للرعاية الصحية واث التشارك في التصميم أغلب المنظمات وأفراد المجتمع والخبراء المعنيين بالتنمية المستدامة الصحية.
2. إن التنمية المستدامة بإعتبارها ضرورة ملحة تقع عند نقطة الألتقاء بين البيئة والأقتصاد والمجتمع، لذلك تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية جعل سكان العالم أكثر وعيا وإهتماما بالمخاطر البيئية وبالمشاكل المتعلقة بها، فضلا عن إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة وهذا لا يتم إلا من خلال نشر الوعي البيئي.
3. زيادة الوعي لدى الباحثين لتكثيف الجهد الرامي إلى تشجيع البحث العلمي للأستدامة الصحة والأستفادة من ثمار التقدم العلمي، والعمل بزيادة الوعي التكنولوجي والتقني الحديث طمعا في زيادة الإنتاجية التصميم المستدام للرعاية الصحية.
4. زيادة العناية بالصحة والعمل على إستصلاح ما يمكن إستصلاحه من المباني الصحية، وإمتلاك التكنولوجيا لتعظيم الأستفادة من الخبرات الوطنية.
5. التوازن في إستهلاك الموارد الصحية ومراعاة الخبرة الوطنية، والإستعمال الأكثر كفاءة، ومراعاة الأطر الزمنية لمواعيد العمل.
6. إن التقييم المتعمق لأثار الأستدامة وتحديد الروابط القائمة بين التصميم المستدام وبعثات مرافق الرعاية الصحية من شأنه أن يساعد في التغلب على الحواجز الثقافية والنفسانية وتعزيز الجهود الرامية إلى الأنتقال إلى اللون الأخضر.
7. نظرا للقيود المتعلقة بتصميم الصحة والسلامة في مرافق الرعاية الصحية، فان اتخاذ القرارات إستنادا إلى الأدلة المتاحة، ويمكن أن يساعد على تحديد أولويات الأستراتيجيات على أساس القيمة والنتائج.
8. إنه توجد ثغره في البحوث أي لا ينظر في جميع المناظير المستدامة الثلاثة لتنفيذ الأعمال التجارية. ويؤدي رسم الخرائط العلمية المستند إلى المقالات البحثية أيضا إلى استنتاج مفاده إن البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة تضع نموذجا بحثيا عن طريق التحسين وتقييم الأداء من أجل مسار مستدام.
9. ليست هناك اشارة إلى البعد الاقتصادي فقط لوضع نموذج للاستدامة، إنما هناك أبعاد أخرى اقتصادية وبيئية، لذا يدرس البعد البيئي مع البعد الاقتصادي عن طريق الممارسة البيئية، التي تسلط الضوء على تدابير واستراتيجيات الرقابة البيئية. ومع ذلك، فأن البعد الاجتماعي للبحوث المتعلقة بالاستدامة يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية التي تؤدي دورا في قياس الأداء.

مراجع البحث

1. Fehling, M., Nelson, B., & Venkatapuram, S. Limitations of the Millennium Development Goals: A literature review. *Global Public Health*, 8(10), 2013,1109–1122. doi:10.1080/17441692.2013.845676
2. World Health Organization (WHO), UNICEF, the Government of Sweden and the Government of Botswana (2016) Health in the Post-2015 agenda. Report of the Global
3. Cucek, L., Klemes, J.J. and Karvina, Z. “A review of footprint analysis tools for monitoring impacts on sustainability,” *Journal of Cleaner Production*, Vol. 34,2012, pp. 9-20.
4. Alliance for Natural Health, Sustainable healthcare—Working towards the paradigm shift, available at: www.anh-europe.org/files/100617-SustainableHealthcare_White-Paper.pdf,2010,p90.
5. Cassidy, R. (2003), *Building Design & Construction Magazine*, white paper, available at: www.bdcnetwork.com
6. Denis Denise, Improving Perceived Safety for Public Health through Sustainable Development, Urban Planning and Architecture Design for Sustainable Development, UPADSD 14- 16 October 2015, p43.
7. Boischio Health and sustainable development: challenges and opportunities of ecosystem approaches in the prevention and control of dengue and Chagas disease, *Cad. Saudi Publican*, Rio de Janeiro, 25 Sup 1: S149-S154, 2009.p68.
8. United Nations M, Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation, Department of Economic and Social Affairs Office for ECOSOC Support and Coordination 1 United Nations Plaza, Room DC1-1428 New York, N.Y. 10017, USA,2008, p46.
9. World Health Organization, Health and Sustainable Development: Addressing the Issues and Challenges, Johannesburg, South Africa ,26 August –4 September 2002.p89.
10. الرحمن العايب عيد والشريف بقة، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2011، ص87.
11. Wichaisri Sooksiri and Apachito Spading, Trends and Future Directions in Sustainable Development, *Sustainable Development*, Suet. Dev. 2017 Published online in Wiley Online Library (wileyonlinelibrary.com) DOI: 10.1002/sd.1687.2017, p80
12. United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD/ALDC/2018/. p65.

13. Hills P. Environmental policy and planning in Hong Kong: an emerging regional agenda. Sustainable Development 10(3):2002, p 171–178.
14. Boele, R.C., Baker, E.A., Houseman, R.A., Brennan, L.K., Back, S.J. Environmental and policy determinants of physical activity in the united states. J. Public Health 91 (12), 1995–2003.2001, p103.
15. الزيايدي حسين عليوي ناصر، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، العدد/12، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، حزيران/2013، ص45.
16. الحسن عبد الرحمن محمد، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم لملتقى، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص 15 – 16.
17. United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD/ALDC/2018/. p65.
18. World Health Organization (WHO), UNICEF, the Government of Sweden and the Government of Botswana (2016) Health in the Post-2015 agenda. Report of the Global Thematic Consultation on Health, April 2016.p89
19. علي امنه حسين صبري، الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة، مجلة المخطط والتنمية، العدد 32، 2015، ص67.
20. الحسن عبد الرحمن محمد، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم لملتقى، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011، ص17.
21. علي امنه حسين صبري، الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة، مجلة المخطط والتنمية، العدد 32، 2015، ص70.
22. United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD/ALDC/2018/. p67.